

للجزائر



تقرير رصد الوضع الاقتصادي

إنعاش الاقتصاد
الجزائري بعد الوباء

خريف 2021



WORLD BANK GROUP
Middle East and North Africa Region

ملخص تنفيذي

تمتع الجزائر بفترة راحة مؤقتة مع ارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات عالية جديدة وتراجع الضغط الناجم عن جائحة كوفيد-19. فقدمت الحكومة الجديدة، التي تم تعيينها بعد الانتخابات التشريعية في يونيو 2021، خطة عمل حكومية محدثة إلى البرلمان في سبتمبر. يحدث هذا في سياق تكون فيه التطورات العالمية والصحية مواتية. بعد أن بلغت الحالات ذروتها في الصيف، انخفض عدد الإصابات الجديدة اليومية بكوفيد-19 في الخريف، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تسريع حملة التطعيم. في الوقت نفسه، وصلت أسعار النفط والغاز العالمية إلى مستويات لم تشهدها منذ أزمة النفط عام 2014، مما أدى إلى زيادة تدريجية في حصص إنتاج النفط الخام وازدهار إنتاج الغاز الطبيعي وصادراته.

تساعد الزيادة الكبيرة في عائدات تصدير مواد المحروقات على تقليل احتياجات التمويل الخارجي بشكل كبير، وتحقيق الاستقرار في احتياجات التمويل المحلية المتزايدة على المدى القصير. بفضل الانخفاض المستمر في سعر الصرف، السياسات الداعمة للحد من الاستيراد وتحسين شروط التبادل التجاري، يتقلص عجز الحساب الجاري وتستقر الاحتياطيات الدولية. ولا يزال عجز الميزانية العامة مرتفعًا، لكن الزيادة في الإيرادات النفطية في الميزانية تعوض تراجع الإيرادات الضريبية، تمول الزيادة في النفقات الجارية وانتعاش الاستثمار العام، بالإضافة إلى تكلفة دعم الصندوق الوطني للتقاعد. وضعت الخزينة العامة برنامجًا ضخمًا لإعادة شراء ديون الشركات العمومية الاقتصادية بقيمة تزيد عن 15,3 مليار دولار أمريكي، بتمويل من إصدار السندات المحلية، من أجل تخفيف الضغوط المالية الناشئة عن أزمة كوفيد-19 على الشركات العمومية الاقتصادية والبنوك العمومية. ونتيجة لذلك، ارتفعت إصدارات السندات والدين العام بعد الأشهر التسعة الأولى من عام 2021.

الفصل الخاص الأول: الاتجاهات الحديثة في الفقر غير النقدي في الجزائر

في الوقت نفسه، تعثر الانتعاش في القطاع غير النفطي من الاقتصاد، وظل غير مكتمل إلى حد كبير، مع تجسيد مخاطر التضخم. بعد الانتعاش القوي في النصف الثاني من عام 2020، مدفوعًا بانتعاش الاستثمار والنشاط في قطاع البناء، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في الربعين الأول والثاني من عام 2021، بعد تباطؤ النشاط في قطاعي البناء والخدمات. في النصف الأول من عام 2021، ظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي والناتج

المحلي الإجمالي الغير نفطي 3.1% و3.9% أقل من مستويات قبل الجائحة، على التوالي. على الرغم من السياسة النقدية الملائمة وتحسن السيولة المصرفية، ظل نمو الائتمان للقطاع الخاص متواضعًا، مما يشير إلى أن ميزانيات الشركات والبنوك بحاجة إلى التحسن، أو أن البنوك تظل حذرة. من ناحية أخرى، بلغ مؤشر أسعار المستهلك ذروته في الربع الثاني من عام 2021، مما أثر على الأسر الضعيفة بشكل غير متناسب.

في ظل غياب التنفيذ السريع للإصلاحات المعلنة، تشير الآفاق الاقتصادية إلى انتعاش هش وتفاقم التوازنات المالية والخارجية على المدى المتوسط. تتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.1% في عام 2021، ثم ينخفض تدريجيًا على المدى المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار التنفيذ التدريجي لجدول أعمال الإصلاحات الهيكلية لإنعاش الاستثمار والنمو في القطاع غير النفطي. ومع ذلك، فإن الزيادة في إنتاج المحروقات ستدعم النمو (غير الشامل) في سياق الزيادة التدريجية في حصص إنتاج النفط الخام والإنتاج المستدام للغاز الطبيعي، ولكن بالنظر إلى كثافة رأس المال المكثفة للقطاع، فإن هذا لن يكون له إلا تأثير قليل على التوظيف. من المتوقع أن يتدهور عجز الميزانية والحساب الجاري تدريجيًا مع التراجع المتوقع في عائدات النفط. سيظل التضخم مرتفعًا خلال فترة التوقعات، مما سيزيد من تآكل القوة الشرائية للأسر. الاعتماد الكامل للجزائر على عائدات النفط والغاز، و ظهور متغيرات جديدة من كوفيد-19 ووتيرة جهود الإصلاح المعلنة، تمثل المصادر الرئيسية للمخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية.

في الوقت نفسه، تعثر الانتعاش في القطاع غير النفطي من الاقتصاد، وظل غير مكتمل إلى حد كبير، مع تجسيد مخاطر التضخم. بعد الانتعاش القوي في النصف الثاني من عام 2020، مدفوعًا بانتعاش الاستثمار والنشاط في قطاع البناء، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في الربعين الأول والثاني من عام 2021، بعد تباطؤ النشاط في قطاعي البناء والخدمات. في النصف الأول من عام 2021، ظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي والناتج

النشاط الاقتصادي. من بين هذه المخاطر، نجد الفيضانات والزلازل والجفاف وحرائق الغابات وتآكل السواحل والتربة، إلخ. الفيضانات هي الخطر الأكثر شيوعًا في البلاد، لكن الزلازل تسببت في أكبر الخسائر الاقتصادية. الجزائر لديها إطار قانوني حديث لإدارة مخاطر الكوارث، مع إطار عمل واضح لاتخاذ قرارات الاستجابة للطوارئ، وتقر بأهمية حماية الهياكل الأساسية الاستراتيجية والقطاعات الأساسية. لقد بذلت الحكومة الجزائرية جهودًا جديّة للحد من المخاطر. ومع ذلك، كان التركيز الرئيسي على إدارة الطوارئ وإعادة الإعمار (خاصة من حيث الإنفاق)، على حساب الوقاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل المعلومات ليس تلقائيًا مما يؤدي إلى حدوث تأخيرات خاصة في الوقاية من الكوارث، ويمكن تحسين تطبيق تشريعات إدارة مخاطر الكوارث.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى الرغم من التحسينات الملحوظة، لا تزال هناك فجوات كبيرة ويختلف الفقر متعدد الأبعاد اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى وبين المناطق الريفية والحضرية. تواجه المناطق الشمالية مستويات أقل من الحرمان مقارنة بأي مكان آخر، في حين أن منطقة الهضاب العليا الوسطى لديها مستويات أعلى. ومع ذلك، شهدت أفقر المناطق تحسناً أسرع بين عامي 2013 و 2019، مما أظهر تقارباً معتدلاً مع المناطق الميسورة. في الوقت نفسه، أصبحت الصحة والتعليم من الأبعاد ذات الأهمية المتزايدة للحرمان، مما يبرز الأولويات السياسية للتنمية البشرية للبلد.

الفصل الخاص الثاني: القدرة على مقاومة مخاطر المناخ والكوارث الطبيعية في الجزائر

تتعرض الجزائر لمجموعة واسعة من المخاطر الطبيعية، لا سيما في المناطق الحضرية التي تسجل نموًا سكانيًا سريعًا وتركز جزءًا كبيرًا من



WORLD BANK GROUP

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433